

CDIP/11/INF/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 مارس 2013

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من 13 إلى 17 مايو 2013

دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي¹ - ملخص

من إعداد الأمانة بالتعاون مع السيد جيريمي دي بير، كلية الحقوق بجامعة أوتاوا في أوتاوا، والسيدة كون فو، إمبريال كوليدج في لندن

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي (الوثيقة CDIP/8/3 Rev.)، أعدت في إطار مشروع الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلبي ذلك المرفق]

¹ استفادت هذه الدراسة التصورية من التعليقات المستفيضة المقدمة من الخبراء في "حلقة العمل الدولية بشأن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي"، التي نظمتها الويبو ومعهد البحوث الاقتصادية في جنوب أفريقيا، في بريتوريا بجنوب أفريقيا من 19 إلى 21 نوفمبر 2012. واستفادت خاصة من التعليقات الكتابية المقدمة من السادة شامناد بشير وكريستوفر بول وجاك شارمس ومارك دوتس وجورج أوسو إسغيني وفريد غولك وإريكا كيرمر - مبول وغيرهم من الخبراء المشاركين. وانظر المرفق 1 لجدول أعمال حلقة العمل وأعضاء فريق الخبراء غير الرسمي. واستفادت الدراسة أيضاً من تعليقات الخبراء في المؤتمر السادس المعني بالأدلة الجزئية الخاصة بالابتكار والتنمية المنعقد من 21 إلى 23 نوفمبر 2012، في كيب تاون بجنوب أفريقيا.

وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المعرب عنها في هذه الدراسة على عاتق المؤلفين دون سواها. ولا يراد بهذه الدراسة أن تعكس وجهات نظر أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

ملخص عملي

هذه الدراسة جزء من مشروع أعدته شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصائيات في الويبو، لتنفيذ التوصية رقم 34 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية: دراسة "ما يعوق حماية الملكية الفكرية في القطاع الاقتصادي غير الرسمي، بما في ذلك دراسة التكاليف والمنافع الملموسة لحماية الملكية الفكرية بالنظر خاصة إلى خلق فرص العمل، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تصميم برامج وطنية هامة".

وتحتوي الدراسة التصورية على تعاريف وعلى إطار تحليلي ونطاق سياسي لمواصلة إجراء البحوث التجريبية في إطار مشروع اللجنة. وبذلك تولف الدراسة بين الأدبيات الثرية الموجودة في مجال الاقتصاد غير الرسمي من ناحية، والابتكار من ناحية أخرى، وهما مجالاً بحث لم يكونا مرتبطين ببعضهما من قبل. وتستند الدراسة أيضاً إلى نتائج حلقة العمل الدولية التي نظمت في نوفمبر 2012.

وتحتوي هذه الورقة على إطار تصوري للدراسات الإفرادية الثلاث المخصصة التي أجريت في غانا وكينيا وجنوب أفريقيا. كما أنها ترمي الأسس لإجراء دراسات أخرى في بلدان، أو قطاعات، أخرى في المستقبل. وسيراجع هذا الإطار ليشمل نتائج الدراسات الإفرادية عندما تصبح متاحة في صيف عام 2013.

أولاً. التعريف بالاقتصاد غير الرسمي

استُحدث مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" في بداية السبعينيات من القرن الماضي، لكن بالرغم من تزايد الاهتمام به، لا يوجد تعريف مقبول عالمياً له أو لنطاقه. ويقصد إحصائيو العمل الذين يدرسون القطاع غير الرسمي به الأنشطة الاقتصادية التي تُنجز في المؤسسات غير المنشأة حسب القانون، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي ليس بمرادف للقطاع غير الرسمي (الذي يشمل العمالة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء) أو العمالة غير الرسمية (التي قد توجد في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء).

ومن هذا المنطلق تركز الدراسة على الأنشطة الرسمية وغير الرسمية المنجزة في القطاع غير الرسمي. وأناسب تصور موضوع للاقتصاد غير الرسمي عبارة عن تحول متواصل من الرسمي إلى غير الرسمي، حيث تحتل مختلف الأنشطة والجهات الفاعلة نقاط مختلفة في هذا التحول. ويكون الانتقال من الوضع غير الرسمي إلى الوضع الرسمي تدريجياً؛ ويمكن للشركات الفردية والأسر المعيشية والعمال الاضطلاع ببعض الأنشطة غير الرسمية وبعض الأنشطة الأخرى الرسمية في الوقت ذاته. وفي بعض الأحيان يتنافس الاقتصاد غير الرسمي مع القطاع الرسمي. وفي العادة، مع ذلك، يصب إنتاج الاقتصاد غير الرسمي وتجارته وتوزيعه وخدماته لفائدة الاقتصاد الرسمي، كما أنه يتعايش ويتفاعل معه.

ويشمل الاقتصاد غير الرسمي طائفة عريضة من القطاعات التي تقدم السلع، وخاصة من خلال أنشطة التصنيع والزراعة، والخدمات، التي تتراوح ما بين تجارة التجزئة وخدمات الأسر المعيشية، على حد سواء. ويتقاطع الاقتصاد غير الرسمي أيضاً مع جوانب الصناعات الإبداعية، وكذلك الجماعات الأصلية والمحلية، لكن هذه القطاعات ليست محل تركيز الدراسة.

وللاقتصاد غير الرسمي حصة كبيرة من الحصائل وفرص العمل في العديد من البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية أو العمالة في الاقتصاد غير الرسمي شكلت، على مدى أكثر من عقدين من الزمان، أكثر من نصف العمالة في المجالات غير الزراعية في أغلب بلدان الدخل المتوسط وبلدان الدخل المنخفض. وتحظى أفريقيا جنوب الصحراء بنصيب الأسد من تقديرات مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الإجمالي المحلي بحيث يبلغ نصيب الاقتصاد غير الرسمي زهاء الثلثين

من الناتج الإجمالي المحلي إذا أضيفت الزراعة ونصف القبة الإجمالية المضافة للأنشطة غير الزراعية. وتليها في ذلك الهند، بزهاء 50 بالمائة من مجموع الناتج الإجمالي المحلي، وبعدها بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتشير الإحصاءات الوصفية إلى أن نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي ترتبط بعلاقة سلبية بالناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة. كما ترتبط العمالة في القطاع غير الرسمي بعلاقة إيجابية بانتشار الفقر عبر البلدان، لكن لا من دليل يبرهن على أن العمالة تنسب، أو لا تنسب، في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع معدلات الفقر، أو على أن السمة غير الرسمية ستززع أسس التنمية الاقتصادية. فقد لوحظت في الواقع في الأقاليم التي خضعت للدراسة زيادة في معدلات العمالة غير الرسمية مع تسارع النمو الاقتصادي. وتؤيد هذه الإحصاءات والتحليلات الأدبيات التي تصف الاقتصاد غير الرسمي بأنه "سمة لا تغيب" عن أقاليم من قبيل أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ويعمل الناس في الاقتصاد غير الرسمي إما لأنهم مستبعدون رغما عنهم من القطاع الرسمي بسبب افتقارهم للمؤهلات أو لوجود عراقيل أخرى تحول دون دخولهم في القطاع الرسمي، وإما لأنهم يختارون العمالة غير الرسمية أو تنظيم المشاريع غير الرسمي بسبب الاستقلال أو المرونة أو الميول الشخصية. وليست الفوائد المالية بأقل بالضرورة في الاقتصاد غير الرسمي عنها في القطاع الرسمي، وقد تشمل الفوائد الاقتصادية الأخرى من العمل في الاقتصاد غير الرسمي القدرة على الاستجابة للتغيرات على الساحة التكنولوجية أو التنافسية والقدرة على الصمود أمام مخاطر الاقتصاد الكلي المنتظمة. ويؤكد باحثون يعكفون على مجالات غير الاقتصاد أيضا وجود فوائد شخصية واجتماعية من العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا. الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي

يوسع هذا المشروع حدود البحث في مجال الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي، أولا بإدماج تحليلات منفصلة حتى الآن للابتكار والاقتصاد غير الرسمي من الناحية التصورية، وثانيا بإجراء بحوث لا يأخذها في الاعتبار عادة من يدرسون الجوانب الاقتصادية وجوانب العمالة في الابتكار أو الاقتصاد غير الرسمي، وثالثا بتخطي قطاع الصناعة الذي يُدرس تقليديا في هذا السياق لدراسة جوانب أخرى من جوانب الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي.

ولا تتناول أدبيات الاقتصاد غير الرسمي مباشرة مسائل الابتكار، ولا تشمل أدبيات الابتكار الكثير من البحوث والبيانات القائمة التي تركز على الاقتصاد غير الرسمي. ولم يعتبر الاقتصاد غير الرسمي تقليديا مصدرا للابتكار لأن الابتكار تعادله عادة إنجازات تكنولوجية أو اختراعات قابلة للحماية ببراءة تعتمد على أنشطة مكثفة في مجال البحث والتطوير.

وليس التركيز التقليدي على الابتكار المرتبط بأنشطة البحث والتطوير التكنولوجية والعملية الواسعة النطاق في القطاع الرسمي هو النموذج الوحيد المتاح لاستكشاف جوانب الابتكار، إذ يوجد حيز هائل لإدراج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المنجزة في البلدان النامية في مفهوم الابتكار الأعم والمقبول على نطاق واسع والمعترف في هذه الدراسة. ويرمي هذا المشروع إلى معرفة كيف ينطبق، أو لا ينطبق، ما هو موجود من مصفوفات وأدوات استقصائية ومفاهيم للتعاون وروابط وأدوات لتقييم الأثر على هذه الظروف. وقد بدأت مؤخرا هيئة بحث آخذة في النمو سريعا النظر في مختلف مصادر الابتكار وأنواعه في هذا السياق. ويظهر العديد من المصطلحات والتعاريف لوصف البحوث الجديدة والآفاق المستجدة: ومن الأمثلة الوجيهة بالنسبة لهذه الدراسة: الابتكار "على مستوى القاعدة"، وابتكار "قاعدة الهرم"، وابتكار "الفقراء لخدمة الفقراء"، والابتكار "الحذر"، وابتكار "الحلول البسيطة" والابتكار "الشامل والجامع".

وسواء استُكشفت الابتكار باتباع نموذج رسمي تقليدي أو في إطار السياق غير الرسمي المستجد، ثمة اتفاق على ضرورة إجراء تحليل قائم على الأنظمة، وخاصة، دراسة أنظمة الابتكار المحلية.

وعند تطبيق هذا الإطار وعند مراجعة الأدبيات تظهر بعض النتائج المبدئية المتعلقة بالابتكار في الاقتصاد غير الرسمي وهي:

1. إن الاقتصاد غير الرسمي أولاً وقبل كل شيء متنوع، ولا تقل عنه تنوعاً مصادر المعارف التي ترسم ملامح الأنشطة غير الرسمية والابتكار في هذه الأنشطة. وفي كل واحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المتنوعة يختلف على الأرجح أثر الابتكار ودوره، بما في ذلك أوجه التفاعل مع الابتكار في القطاع غير الرسمي.

2. وتبين الدراسات الاستقصائية والدراسات الإفرادية الخاصة بصغار المقاولين والمتركة على قطاعات خاصة ظهور منتجات جديدة، وتحسين منتجات أخرى وتحسين طرق الصنع واستخدام أدوات جديدة. وما اتسم به هذا النوع من الابتكار هو "الاستجابة السريعة للعرض والطلب في السوق"، ما حل مشاكل وأدى إلى التغلب على أوجه العجز في الاقتصاد الرسمي وتكييف المنتجات الأجنبية مع الظروف المحلية أو كلاهما.

3. وتشير البحوث القائمة إلى اللجوء بشكل أكبر إلى التكييف والتقليد في الاقتصاد غير الرسمي عن الاختراع أصلاً. وتبين بعض الدراسات أن التغيير التكنولوجي يأتي من تقليد المقاولين لنماذج موجودة لاستخدامهم الخاص في أماكن العمل عوضاً عن بيعها في الأسواق. إلا أن دراسات أخرى تشير إلى أن شركات الاقتصاد غير الرسمي تهتم أكثر بإنتاج منتجات جديدة عوضاً عن استخدام التكنولوجيا، لأن ذلك يمكن أن يدر مكاسب فورية.

4. ومن بين الدراسات القليلة المتاحة، على غير المتوقع، لا تستنتج دراسة واحدة أن شركات الاقتصاد غير الرسمي ترى القيمة في تحسين نوعية المنتج النهائي والتنافس عليه. وفي حين استنتج أن النوعية تؤثر في الناس الذين يشتركون في القطاع غير الرسمي، فإن النوعية ترتبط أولاً وقبل كل شيء بمتانة المنتج. ويلاحظ الخبراء أن الاقتصاد غير الرسمي درج على الاستثمار أقل في تصميم المنتجات النهائية من القطاع الرسمي.

5. وتميل الشركات في الاقتصاد غير الرسمي إلى العمل في مجموعات، ما ييسر نقل المهارات والمعارف بسرعة في داخل القطاع. وتشير الأدلة التاريخية إلى انتشار المعلومات بحرية في الاقتصاد غير الرسمي وإلى تبادل الموارد المتخصصة، إلا أن بعض الدراسات يشير إلى أن العمل في مجموعات له وقع سلبي في نمو القطاع، نظراً لاحتمال المنافسة على المنتج ذاته وعلى نطاق نوعيته – وعدم قدرة الفرد على تلافي تقليد الآخرين لابتكاراته.

6. ويعمل العديد من الشركات البالغة الصغر في الاقتصاد غير الرسمي برأس مال منخفض ويواجه قيوداً من حيث تحديث التقنيات وقلة المهارات، ونتيجة لذلك لا تحقق الكيانات الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد غير الرسمي النمو المتوقع أو المقيم للشركات في اقتصادات البلدان المرتفعة الدخل. وعموماً تؤثر المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا ورأس المال في نطاق الإنتاج والتجارة المرتبطين بالابتكار في الاقتصاد غير الرسمي.

7. وتؤدي التفاعلات بين العرض والطلب دوراً مهماً في الاقتصاد غير الرسمي، وفي رسم ملامح عمليتي التعليم والابتكار في شركات الاقتصاد غير الرسمي. وتستند الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي استناداً كبيراً إلى عملاء خارجيين كمصدر للابتكار – وهي ظاهرة توصف أيضاً باسم "الابتكار المفتوح الوارد".

8. وفي الاقتصاد غير الرسمي تُكتسب المهارات من التعليم الرسمي المبكر والتعلم العملي من خلال خبرات العمل والتعلم بالتدريب عبر التدريبات في القطاعين غير الرسمي أو الرسمي. ومن الوجهة التوليفية بين التعليم الرسمي والتدريب المهني المتخصص وخبرات العمل لبناء القدرة على الابتكار لدى شركات الاقتصاد غير الرسمي.

ثالثا. آليات تحقيق العوائد المناسبة من الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي

ترمي جميع الشركات التي تستثمر في الابتكار إلى حصد عوائد ابتكاراتها بالإبقاء على نوع من الحصرية على درابتها المتعلقة بطرق الصنع أو المنتجات الجديدة أو باختيار سبل أخرى لاكتساب الميزة النسبية. وبأخذ ذلك من السمة الرسمية وتطبيقه على السمة غير الرسمية التي تميز الاقتصاد غير الرسمي عموما، تُستخدم طائفة من آليات التملك الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية لتملك الابتكار.

وتتخذ آليات التملك الرسمية شكل حقوق الملكية الفكرية. وتشمل سبل التملك شبه الرسمية السرية والنشر وبنود الإحجام عن التنافس واتفاقات عدم الكشف والعقود وغير ذلك. أما أشكال التملك غير الرسمية فقد تشمل الفترة الزمنية والتعقيد في التصميم أو في التكنولوجيا وخدمات ما بعد البيع وغيرها من الخدمات وولاء الزبون.

وفي الاقتصاد الرسمي أيضا، تستخدم مختلف الشركات استراتيجيات متنوعة للاستفادة من عوائد الابتكار. وطبقا للبيانات المجمعة عبر استقصاءات الابتكار، تعتبر مجموعة صغيرة من جميع الشركات العاملة في جميع القطاعات في بلدان الدخل المرتفع حقوق الملكية الفكرية مهمة. وتعتبر هذه الشركات العلامات التجارية بالغة الأهمية تليها الأسرار التجارية وحقوق المؤلف والرسوم والناذج الصناعية والبراءات.

وتوجد ثغرة واضحة في فهمنا لآليات تملك الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي، ويرمي هذا المشروع إلى المساعدة على سدها. فهل تختلف حوافز الابتكار والنشر والأثر بين الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي؟ وهل يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على آليات تملك تختلف عن تلك التي يعتمد عليها الاقتصاد الرسمي؟ وهل فيه رغبة في التملك في المقام الأول، أو فيه اعتراض على التملك؟ هل تختلف مخرجات الابتكار والدراية العملية المعممة بين الاقتصادين غير الرسمي والرسمي؟

وعند مراجعة الأدبيات الموجودة يسود انطباع أول بأن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي إما (أ) لا تهتم كثيرا بتملك عوائدها من الابتكار أو (ب) تعتمد على آليات التملك شبه الرسمية أو غير الرسمية بدلا من آليات التملك الرسمية. ويأتي هذا الانطباع الأول - بأن الشركات في الاقتصاد غير الرسمي تهتم بالتملك أقل من الشركات في الاقتصاد الرسمي - مما يذاع ويؤكد من أن الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي يحدث عادة في مجموعات ما ييسر انتقال المعارف والتكنولوجيا من خلال تبادل الأفكار لا أكثر. أما الانطباع الثاني - بأن شركات الاقتصاد غير الرسمي تهتم بالتملك ولكن تستخدم الآليات شبه الرسمية أو غير الرسمية - فينتطلب المزيد من التوضيح.

وعلى حد علمنا لا من دراسة تشير إلى استخدام آليات الملكية الفكرية الرسمية في سياق الاقتصاد غير الرسمي استخداما منهجيا. ويبدو من المعقول افتراض أن سبل استخدام آليات الملكية الفكرية الرسمية المسجلة وإنفاذها، سواء كانت البراءات أو العلامات التجارية أو الرسوم والناذج الصناعية أو غير ذلك، هي أقرب ما تكون للعدم. ويتطرق القليل من الدراسات الميدانية إلى موضوع آليات الملكية الفكرية الرسمية في الاقتصاد غير الرسمي، وتتوصل هذه الدراسات إلى عدة افتراضات بالنسبة إلى غياب آليات الملكية الفكرية الرسمية، أحدها أن الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي لا تستوفي الحد الضروري لتكون مؤهلة للحماية بموجب آليات الملكية الفكرية الرسمية، نظرا لأن العديد من هذه الابتكارات يستند إلى تقليد منتجات موجودة وتكييفها. وثمة افتراض آخر بأن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي لم تسمع بالملكية الفكرية وتفتقر إلى الوعي اللازم بنظام الملكية الفكرية الرسمي وما يخصه من مهارات ولا يمكنها النفاذ إليه. ومع ذلك ثمة افتراض آخر بأن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي لا يحدوها التفاؤل بشأن قدرتها على تسجيل حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها وإنفاذها؛ هذا على الرغم من أن كثرة التقليد بين الحرفيين وإنتاج نسخ متدنية الثمن في الخارج قد يهدد دخلهم. ويظل من الضروري استطلاع صلاحية هذه الافتراضات من خلال الدراسات الفردية التي تُجرى في إطار المشروع.

ومن تلخيصنا للبحوث القائمة، ربما لا يوجد ما يبعث على الدهشة في أننا خلصنا إلى أن أغلبية آليات تملك الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي لها طبيعة غير رسمية، بحيث إن آليات المهلة الزمنية وجهود البيع أو الخدمة وولاء الزبون وخدمات ما بعد البيع هي أهم الآليات المستخدمة. ويؤكد القليل من الدراسات أن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي تحاول تملك ابتكاراتها باستخدام آليات شبه رسمية من قبيل السرية. ويتعارض ذلك مع ما تستخدمه الشركات في القطاع الرسمي، وخاصة الصغيرة منها، التي تمارس السرية باعتبارها آلية للتملك.

وسعياً إلى سد الثغرات في المعارف والأدلة التي حددتها الدراسة التصورية، حسّن المشروع التساؤلين الباحثين التاليين اللذين يتعين تناولهما بمزيد من البحوث في شكل دراسات فردية: إلى أي مدى تعزز أنظمة التملك في الاقتصاد غير الرسمي الابتكار وتعميم المعارف؟ وإلى أي مدى يضر غياب أنظمة التملك في قدرة الابتكار على التكيف والانتشار والتأثير في الاقتصاد غير الرسمي؟

ويمكن الجدل من ناحية بأن غياب أشكال التملك الرسمية والعمل الجماعي من مكامن قوة نظام الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي. ومن هذا المنطلق يستند نظام الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي كثيراً إلى "خبرات التعلم الجماعية" التي تقوم على قلة العراقيين أمام دخول السوق وتدفع المعارف بحرية. ويجب أيضاً دراسة جهود التملك في ضوء الأنظمة الاجتماعية، إذ تتسم المعارف المتدفقة بالثقة والسمعة والموثوقية والدلالات الاجتماعية والثقافية والرغبة في جمع الموارد والتعاون، ما ييسر النفاذ إلى المعلومات ويقلل كثيراً من تكاليف المعاملات.

ومن ناحية أخرى وعلى النقيض من وجهة النظر المذكورة أعلاه، هناك من جادل بأن التقليد الدائم وغياب آليات التملك هي عراقيل تعيق تزايد أنشطة الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي. ولا يستطيع المقلون تنمية أعمالهم بعد مرحلة معينة نظراً لأنهم يفتقرون إلى السيطرة على ابتكاراتهم. وبالتالي لديهم حوافز أقل على الاستثمار في الآلات أو رأس المال البشري، ولا يستطيعون الوصول إلى بعض الاقتصادات الكبيرة. ويقال أيضاً إن غياب التوسيم أو الشهادات والعلامات، يثبط من مكافأة المنتجين على نوعية منتجاتهم الجيدة، لأنه يؤدي إلى عدم معرفة المستهلك لمنتجات القطاع. وعليه ينخفض النمو الاقتصادي ومكاسب الإنتاجية في القطاع غير الرسمي إلى ما دون المطلوب. وفضلاً عن ذلك قد تقوض شركات القطاع غير الرسمي من حوافز الشركات في القطاع الرسمي على الابتكار أو استخدام تكنولوجيا جديدة أو تطوير التوسيم.

وليس الأدلة الحالية المستمدة من البحوث بواضحة بما يكفي لترجيح كفة على أخرى. ومبدئياً، وفي ظل غياب ما يثبت النقيض، من الصعب أيضاً التكهن بمستوى ونوع الابتكار الذي يستحدث في ظروف مختلفة أو البت بشكل قاطع فيه. وستواصل هذه الدراسة الفردية التي تجرى في إطار المشروع تقصي هذه المسائل، وستساعدنا على استطلاع التكاليف والفوائد في سيناريوهات بديلة تنطوي على إضفاء المزيد من الطابع الرسمي وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية أو كلاهما.

رابعا. النهج السياسية الداعمة للابتكار في الاقتصاد غير الرسمي

لا تقترح الوثائق السياسية والأدبيات الأكاديمية الراهنة إطاراً سياسياً موحداً متفقاً عليه يستهدف الاقتصاد غير الرسمي. ففي الواقع تبين دراستنا التي تنسحب على العقود الثلاثة الماضية أن النهج السياسية التي تتبعها البلدان النامية استهدفت في العادة القطاع الرسمي، متناسية الاقتصاد غير الرسمي في كثير من الأحيان. وفضلاً عن ذلك توصف القوانين والسياسات القائمة التي تستهدف الاقتصاد غير الرسمي على أنها مخصصة ولا تقوم على هيكل ولا تنسيق بين الوزارات والمؤسسات ومختلف مستويات الحكومة. ومن مشاكل الاتساق السياسي العادية أن موارد التنمية الاقتصادية تتركز على المستوى الوطني وفي أفضل الظروف على المستوى البلدي، لكن المسؤولية عن إدارة الاقتصاد غير الرسمي وتنظيمه تتركز على مستوى الحكومة المحلية.

وفضلاً عن ذلك رمت السياسات القائمة الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي في أغلب الأحيان إلى تعزيز الهياكل غير الرسمية، في حين كان الهدف السياسي المعلن في العادة هو إلغاء الاقتصاد غير الرسمي أو تنظيمه أو إضفاء الطابع الرسمي عليه. وكان الهدف من ذلك هو القضاء على الأسباب الكامنة وراء السمة غير الرسمية بالتقليل من اللوائح أو الشروط السوقية التي تشجع الشركات على العمل في الاقتصاد غير الرسمي. وعلى مدى السنين رأى الخبراء وراسمو السياسات أن من الضروري اتباع نهج أكثر تنسيقاً وتنظيماً تجاه الاقتصاد غير الرسمي. وتحولت الطموحات السياسية من إلغاء الاقتصاد غير الرسمي إلى إتاحة بيئة مواتية له. وكان هذا التحول في الفكر تجاه الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً، بحيث اعتمد عدد قليل من البلدان النامية مؤخراً سياسات بشأن الاقتصاد غير الرسمي.

ودرج راسمو السياسات على الاهتمام ببعض قطاعات الاقتصاد غير الرسمي أكثر من غيرها. وكانت إدارة تجارة الشوارع غير الرسمية وما يتعلق بها من ممارسات لإدارة المدن على سبيل المثال من الأهداف السياسية التي سعى بنشاط لتحقيقها. وجرت العادة أيضاً على اعتبار الأنشطة غير الرسمية التي تقوم على المعارف التقليدية مثل الطب بالأعشاب أو الأعمال الحرفية على أنها منفصلة عن الاقتصاد غير الرسمي، وقد حظيت باهتمام سياسي خاص.

ومع ذلك، وبغض النظر عن بعض الميادين المتخصصة القليلة، فإن النهج السياسية البناءة المتبعة تجاه الاقتصاد غير الرسمي حديثة العهد ولا تزال قيد التطوير. ومن النادر أن تحدث تدخلات منتظمة، كما أن طبيعة نماذج التدخل على المستوى الوطني لا تتناسب في الغالب مع الاحتياجات المحلية على أرض الواقع، إذ إن التنسيق بين المستويين الوطني والمحلي يؤدي إلى لبس في غالب الأمر.

ويبين أيضاً استعراضنا للنهج السابقة والحالية أن أغلب النهج السياسية المتبعة تجاه الاقتصاد غير الرسمي ليس مصمماً لتعزيز الابتكار والملكية الفكرية أو كلاهما معاً في الاقتصاد غير الرسمي. وفي الواقع لا تعتبر سياسات الابتكار في العديد من البلدان الاقتصاد غير الرسمي مصدراً محتملاً للابتكار؛ ولا يُعتبر الاقتصاد غير الرسمي هدفاً صريحاً لسياسات الابتكار. ومن ناحية لا تشير سياسات الاقتصاد غير الرسمي صراحة إلى الابتكار، ومن ناحية أخرى لا تزال سياسات الابتكار الوطنية تخضع للمنظور العلمي والتكنولوجي الذي لا يعير اهتماماً كبيراً للاقتصاد غير الرسمي.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان التفاعل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي ودور مؤسسات القطاع الرسمي في تصميم السياسات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي. وفي الواقع يؤثر الضعف المؤسسي من قبيل الإفراط في سن اللوائح وضعف سيادة القانون المطبق على القطاع الرسمي في حجم الاقتصاد غير الرسمي ونوع الأنشطة المنجزة فيه. ولن تعمل السياسات التي تستهدف الاقتصاد غير الرسمي إلا بالتضافر مع السياسات الرامية إلى تحسين سير المؤسسات في الاقتصاد الرسمي.

وتشبه بعض العراقيل التي تواجهها الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي العراقيل التي تواجهها أية شركة، وخاصة الشركات الصغيرة والشركات العاملة في البلدان النامية. فأولاً يبدو أن التساؤل الكبير هو إن كان نظام الملكية الفكرية وجهاً بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي. وثانياً من التحديات المهمة بالنسبة للسياسات توعية الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي بالإمكانيات التي تتيحها حقوق الملكية الفكرية. وثالثاً قد يلزم الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي التغلب على عدد من العراقيل التي تحول دون النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية، وخاصة المهل الزمنية والمهارات والموارد المالية. وفضلاً عن ذلك قد يتساءل المرء إن كانت تُفرض شروط معينة على الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي تعقد استخدام نظام الملكية الفكرية. ورابعاً فإن مسألة إمكانية إنفاذ الحقوق، وما يرتبط بها من تكاليف، من المسائل المهمة التي يتعين تناولها.

وطرحت بعض المساهمات فكرة تصور مجموعة من القواعد أو النظم "غير الرسمية" في مجال الملكية الفكرية لتمديد الحماية بموجب الملكية الفكرية إلى الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي، ما سيكون أرخص وأنسب للاقتصاد غير الرسمي. والقواسم المشتركة بين الاقتراحات القليلة الموجودة هي: انخفاض تكاليف اكتساب الحقوق وإنفاذها وعدم فرض متطلبات للتسجيل أو

قلتها، ومنح حقوق أضعف لفترة حماية أقصر، وقلة الحواجز أمام الترخيص أو استخدام مقالين آخرين لفكرة محمية. وتذهب اقتراحات أخرى إلى أبعد من ذلك عند النظر في قدرة الآخرين على إعادة استخدام فكرة معينة بطريقة بسيطة وفعالة من حيث التكاليف. وكجزء من هذا المشروع واستنادا إلى نتائج الدراسات القطاعية القطرية، ينبغي دراسة هذه الاقتراحات بالتفصيل لاستكشاف أسسها وتحديد الشكل الذي يمكن أن تتخذه.

ويعرقل نقص البحوث العملية في مجال الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي رسم السياسات المتصلة به والقائمة على الأدلة. وبالتالي تُعد هذه الدراسة إطارا سياسيا مبدئيا لتعزيز الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي (انظر الجدول 9 من النص الأساسي). واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها المشروع سيُدرس المدى والظروف التي يعرقل فيها نظام الملكية الفكرية أو يعزز الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي. وإن كشفت الدراسات الفردية أن تحسين الملكية الفكرية التي تستخدمها الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي ممكن أو مناسب، فينبغي أن تصبح العراقيل المحتملة أمام النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية في الاقتصاد غير الرسمي أو السياسات الرامية إلى تعزيز هذا النفاذ جزءا من الأطر السياسية للابتكار.

[نهاية المرفق والوثيقة]